المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
العدد 7 لسنة 2022- تشرين2
No. 7 – November 2022
ISSN 2710-0952 (Print) ISSN 2790-1254 (Electronic)

كـان في العربيـة (دراسة نحوية)

م.د. ماجد اسماعيل حسن
وزارة التربية / مديرية تربية بغداد الرصافة /2
asmayldmajd@gmail.com

الملخص
كان النحو العربي ثمرة من ثمرات الدراسات القرآنية والأدبية على حد سواء، إذ مرَّ بمراحل متعددة، توجت بنشأة النحو والحفاظ عليه من الضياع، لكن هذه الدراسات لم تكن سطحية، بقدر ماكانت تغوص في تقسيمات أبسط أدواته وأعقدها، لتقديمها غلى القارئ بشكل منتظم، وللأفعال الناسخة في اللغة العربية، كان لها نصيب وافر من جهود العلماء القدماء في بيان اشتغالها وماتهدف اليه في نظر النحويين.
الكلمات المفتاحية: كان، اللغة العربية، النحو.

It was in Arabic (grammar study)

Lecturer / Dr. Majid Ismail Hassan
Iraqi Ministry of Education - Baghdad Directorate
Education Rusafa 2

Abstract
Arabic grammar was one of the fruits of both Quranic and Literary studies, as it went throngs, culminating in the establishment of grammar and its presser vation from being lost, but these studies were not superficial, as much as it was diving in to the divisions of the simplest and most complex tools topresent them to the reader on a regular basis, and for the abrogating verbs in the Arabic language, it had a great share of the efforts of scholars in explaining its work and what it aims at the opinion of grammarians.
Keywords: was, Arabic language, grammar

المقدمــة
الحمد لله الذي كان عليماً ولم يزل، الحمد لله الذي تجرّد عن النقص والعلل، والصلاة والسلام على المبعوث بالحجج التامة، من مدت به الفصاحة رواقها، وشدّت به البلاغة نطاقها، وعلى آله وأصحابه المنصورين لإزالة الشبه والضلالات، المرفوعين الرتبة فوق سائر المخلوقات، وشرف وكرم.

وبعـد:

من الأفعال التي طال بها الكلام عند النحاة (كان)، وقد برزت على أخواتها بما اختصت به من كثرة المعاني وشيوع الاستخدام عند العرب، حتى خصّها النحاة فجعلوا لها بابًا في جميع الكتب، فتصدرت على أخواتها من دون غيرها، ولم أقف على من دقّق في جميع مسائلها، وأتعب بنانه في سرد المسائل التي تتعلق فيها، فتبادر إلى الذهن أن أجمع في بحثي هذه المسائل التي تتعلق في (كان) من كتب النحاة، وألّا أتطرق إلى بحث العمل فيها؛ لأنَّ هذا مما شاع وانتشر، فلم يخفَ على القاصي والداني؛ لأنه من السهل واليسير الرجوع إليه في كتب النحاة، وحتى لا يطول البحث أكثر مما هو عليه، فيصبح مملاً وثقيلاً على القارئ الكريم.

وقد حاولتُ أن أختار ما صححه المحققون من المسائل المختلف فيها مما يخص هذا الباب، وقد كان القصد من هذا أن أبين مهمة منها:

1- اشتقاقها ومعناها من حيث أصلها ووزنها واختلاف معانيها.
2- معنى مجيئها ناقصةً وتامةً وزائدة.

3- معرفة ما تختص به من دون أخواتها من كونها زائدة، ومن كونها تعمل محذوفة، ومن أنها تحذف وحدها ومع اسمها ويعوض عنها، وإن النون تحذف منها في المضارع بشروط كما سيأتي، ومن كونها تقع استمرارية ومنقطعة.

وقد قسمتُ بحثي هذا على مبحثين:

المبحث الأول: ويشمل ثلاث مطالب:

المطلب الأول: اشتقاق كان ومعناها.

المطلب الثاني: معنى النسخ.

المطلب الثالث: تصدر كان على اخواتها.

والمبحث الثاني: وأيضاً يشمل ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مجيئها زائدة.

المطلب الثاني: حذفها وحدها.

المطلب الثالث: حذف نون كان.

هذا ونسأل الله التوفيق والسداد.

المبحث الأول
الاشتقاق والمعاني والاصطلاحات

المطلب الأول: اشتقاق كان ومعناها

كان أصلها (كون) تحركت الواو وانفتح ما قبها فقلبت ألفًا، ووزنها (فعل) بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل، ولا بكسرها لمجيء المضارع على (يفعل) بالضم لا الفتح.[1]

قال الرازي (الكاف والواو والنون): أصل يدلُّ على الإخبار عن حدوث شيء إما في زمانٍ ماضٍ أو راهنٍ، يقولون كان الشيء يكون كونًا إذا وقع وحضر.[2]

وقال ابن القطاع الصقلي: " وكان الشيء كونًا وكينونة حدث ".[3]

وقال الجوهري: " كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر؛ لأنه دلَّ على الزمان فقط، تقول: كان زيد قائمًا، وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر؛ لأنه دلَّ على معنى وزمان تقول: كان الأمر وأنا أعرفه مذ خلق ".[4]

وقال أيضاً: (وقد تقع زائدة للتوكيد كقولك: زيد كان منطلق ومعناه زيد منطلق).[5]

وقال ابن منظور: **" والكينونة في مَصْدرِ كانَ يكونُ أحسنُ. قال الفَرَّاء: العَرَبُ تَقُولُ في ذَواتِ اليَاءِ مِمّا يُشبهُ زِغْتُ وسِزْتُ: طِرْتُ طَيْرُورة وجِدْتُ حَيْدُودة فيمَا لا يُخصني مِن هذا الضرْبِ، فأمّا ذَواتُ الْواوِ مِثْلَ قُلْتُ ورُضْتُ، فإنهم لا يقُولونَ ذلكَ، وَقَدْ أتى عَنْهُمْ فِي أربعة أحرف: مِنْها الكَيْنُونَة ".**[6]

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن عي الصبان الشافعي(ت 1206هـ)، ط1،/ 1417هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عدد الأجزاء (3)، ج1، ص 331

(2) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين(، 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الفكر، 1399هـ/1979م، عدد الأجزاء(6) 148/5.

(3) كتاب الأفعال، لعلي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي (ت515هـ)، نشر: عالم الكتب، ط1، 1403هـ/1983م، عدد الأجزاء(3) ج3، ص106.

(4) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ/1987م)، عدد الأجزاء (6)، 2189/6.

(5) الصحاح تاج اللغة، ج6، ص 219.

(6) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711هـ)، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت، عدد الأجزاء(15)، ج13، ص 363.

وقال أيضًا: **" وَكانَ يَنْبَغي أن يَكُونَ كَوْنُونة، ولكِنّها لَمَّا قَلّت في مصادرِ الوَاوِ وكَثُرتْ في مصَادرِ الياءِ ألحقُوها بالذي هَوَ أكثر مَجسئًا مِنْها، إذْ كَانتِ الوَاوُ وَالياءُ مُتَقَاربتي المَخْرجِ. قالَ: وَكَانَ الخَليلُ يَقُولُ كَيْنونة فَيْعولة هِي في الأصلِ كَيْنونة، الْتَقتْ مِنْها يَاءٌ وواوٌ والأولى مِنْهُمَا سَاكِنةٌ فَصَيْرتا ياءً مُشَدَّدةً مثْلَ مَا قَالُوا الهَيْنُ مَنْ هُنْتُ، ثُمَّ خَفَّفُوها فقَالوا كَيْنونةٌ "**. (1)

وتأتي كان لمعانٍ أُخر:

فتكون (كان) تامة بمعنى ثبت، وثبوت كل شيء بحسبه فمنها الأزلية كقولهم: (كان الله ولا شيء معه). (2)

وبِمعْنى حَضَرَ: ﴿ **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ** ﴾(3)

وبِمعْنى وَقَعَ : ما شاءَ الله كان، وبِمعْنى أقامَ.

وبِمعْنى صَـــارَ: ﴿ **وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ**﴾ والاستقْبَـــال:﴿ **وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا** ﴾،(4)

وبِمعْنى المُضيّ المُنْقَطِع: ﴿**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ**﴾،(5) **وبِمعْنى الحالِ**: ﴿ **كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ**﴾. (6) (7)

وقوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾(8) أي لم يزل على ذلك. و(كان) هنا جاءت بمعنى اتصال الزمان من غير انقطاع، وأيضًا تأتي بمعنى الاستثناء نحو(جاء القوم لا يكون زيدًا) كأنك قلت: لا يكون الآتي زيدًا. (9)

وبمعنى الحدث: كونه فتكون أي أحدثه فحدث، وأيضًا تأتي بمعنى التكون والتحرك: تقول العرب لمن تبغضه: لا كان ولا تكون: لا خلق، ولا تكون: لا تحرك أي مات. (10)

وتأتي بمعنى الكفالة: كنت على فلان أكون كونًا أي تكفلت به، والكون واحد الأكوان، والاستكانة: الخضوع، والمكانة: المنزلة. (11)

وفلان مكين عند فلان أي بين المكانة، والمكانة الموضع، قال تعالى: ﴿**وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ** ﴾. (12)

ويقال للرجل إذا شاخ: (كنتي) كأنه نسب إلى قوله كنت في شبابي مذا وكذال قال الشاعر:

فأصبحتُ كنتيا وأصبحتُ عاجنـــا وشر خصال المرءِ كنت وعاجن (13)

---

(1) لسان العرب، ج13، ص 363.

(2) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض الملقب بمرتضى الزَّبيدي(ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية ، ج36، ص 45.

(3) البقرة، الآية: 280.

(4) الإنسان، الآية: 7.

(5) النمل، الآية: 48.

(6) آل عمران، الآية: 110.

(7) القاموس المحيط، مجد الدين أبو ظاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1426هـ/2005م، ج1، ص 1228.

(8) النساء، الآية: 96.

(9) معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر(ت 1424هـ)، بمساعدة فريق عمل، ط1، 1429هـ/2008م، عالم الكتب، ج3، ص 1973.

(10) يُنظر: لسان العرب 370/13.

(11) يُنظر: الصحاح تاج اللغة 2190/6.

(12) يس، الآية: 67.

(13) يُنظر: الصحاح تاج اللغة 2190/6.

وقال الجوهري: " وقد تقع زائدة للتوكيد كقولك: زيد كان منطلق ومعناه زيد منطلق.

قال الهذلي:

وكنتُ إذا جاري دعـا لمضوفـــة أشمر حتى ينصف الساق مئزري

وإنما يخبر عن حاله وبيس يخبر بكنت عما مضى من فعله ".[1]

معنى التمام والزيادة والنقصان

1- **معنى النقصان:** إنها تدلُّ على الزمان فقط، مع أنَّ الفعل يدلُّ على الحدث والزمن، ألا ترى أنَّ نحو ضرب يدلُّ على الزمان الماضي ويدلُّ على الضرب أيضًا وهو الحدث، أما (كان) فإنها تدلُّ على الزمن المجرد فحسب، فلى هذا فتسميتها ناقصة لنقصانها عن الأفعال بدلالتها على الزمن من دون الحدث.

وقيل إنَّ سبب التسمية عدم اكتفائها بالمرفوع ورجحه السيوطي حيث قال: **"واختلف في سبب تسميتها ذلكَ فقيل لعجم دلالتها على الحَدث بِنَاءً على أنَّها لا تفيده وقيل وَهُوَ الأَصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لأنَّ فائدتها لا تتمّ بهِ فَقَط بل تفتقر إلى المَنْصُوب ".**[2]

ولعلَّ السيوطي رجّح أنَّ سبب تسميتها بالناقصة هو الاحتياج لعدم اكتفائها بالمرفوع لأنَّ (كان) ليست مجردة عن الحدث المطلق، قال الأشموني: " قال المحققون كالرضي أي من الحدث المقيد لأنَّ الدال عليه هو الخبر، أما هي فتدلُّ على حدث مطلق ".[3]

[وهذا الكلام له وجه وجيه فإنَّ (كان) تدلُّ على الحدث المفهوم من المصدر وهو (الكون) فمعنى زيد قائم غير معنى كان زيد قائماً، لا من حيث الدلالة الزمنية فحسب، بل من حيث دلالة الحدث فإنَّ (كان) تدلُّ على الحدث المطلق الذي يقيده خبرها، فمعناه حينئذٍ أنَّ قيام زيد كائن في زمان مضى والله أعلم].

2- **معنى التمام:**

ويظهر من معنى النقصان معنى التمام فإنه ضده، فعلى هذا إن كان معنى النقصان تجردهـــا عن الحدث، فمعنى التمـــام وجود الحدث فيها كقولـــه تعالـــى: ﴿ **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ** ﴾[4] أي وإن حضر، أو وقع، أو ثبت وكقولهم: (ما شاء الله كان) أي ثبت، فالحضور والوقوع والثبوت ظاهر فيه الحدث.

وإنْ كان معنى النقصان الاحتياج إلى المنصوب وعدم الاكتفاء بالمرفوع وهو المنصور والراجح عند المحققين كما تقدم، فمعنى التمام الاكتفاء بالمرفوع. قال ابن هشام: " وما فسرنا به التمام هو الصحيح وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ".[5]

3- **معنى الزيادة:**

ليس معنى زيادتها أنها لا تدلُّ على معنى البتة، بل إنهم يذكرون هذا اللفظ لإرادة معنى مقصود عندهم، قال ابن هشام: " ولا نعني بزيادتها أنها لا تدلُّ على معنى البتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد "[6]

فمعنى الزيادة " عدم إفادتها معنى غير التوكيد " وهذا ما نقله الآلوسي عند اللقاني ثم قال: وهذا معنى زيادة الكلمة عند العرب.[7]

لكن قال ابن الصائغ : " وزيدت لتدلّ على أن المعنى المتعجب منه كان فيما مضى ".[1]

---

(1) المصدر نفسه 2190/6.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن ابن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 424/1.

(3) المصدر نفسه، 346/1.

(4) البقرة، الآية: 280.

(5) شرح قطر الندى، ص 137.

(6) المصدر نفسه، ص 138.

(7) يُنظر: حاشية شرح القطر في علم النحو، محمود شكري الآلوسي(ت 1342هـ)، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر، ط1، دار نور الصباح، تركيا، ص 267.

فعلى ما تقدم، يكون معنى زيادتها أنها لا تعمل شيئًا فلا تحتاج إلى فاعل أو مفعول أو اسم وخبر ونحوهما، ولا تقع معمولة لغيرهما، وقيل معناه استغناء الكلام عنها فلا ينقص معناه بحذفها وتكون لنجرد التقوية والتوكيد مع دلالتها على الزمان الماضي على الراجح.[2]

المطلب الثاني: معنى النسخ

نسخ: قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [3]، قال أبو إسحاق الزجاج: النسخ في اللغة إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، والعرب تقول: نسخت الشمس الظل والمعنى أذهبت الظل وحلت محله.[4] فسميت هذه الأفعال بالنواسخ لأنَّ النسخ في اللغة كما ذكرنا بمعنى الإزالة وفي الاصطلاح كما يقول ابن هشام: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.[5]

فسبب التسمية أنها أزالت الرفع من المبتدأ وأتت برفع جديد خلافًا للكوفيين وأزالت الرفع من الخبر وأتت له بحكم جديد وهو النصب.

والموافقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي أنَّ كليهما يحدث فيه إزالة، فالشمس تنسخ الظل أي تزيله، و(كان) تنسخ حكم ما بعدها أي تزيله.

والفرق بينهما: أنَّ النسخ في اللغة عام لكل شيء، وفي اصطلاح النحويين خاص بـ (كان) وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها، فلا تطلق على غيرهنَّ من أبواب النحو.

والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ظاهرة، وهي عموم وخصوص مطلق، فكل نسخ في الاصطلاح هو نسخ في اللغة، وليس النسخ في اللغة نسخًا في الاصطلاح.

والنسخ يطلق أيضاً بمعنى النقل لكن هذا المعنى ليس مرادًا للنحاة ولم يذكر النحاة هذا المعنى في كتبهم فيما ظهر لي من خلال بحثي وتركوه لعدم مناسبته للمعنى الاصطلاحي هذا الموضع، ولعلّهم والله أعلم.

المطلب الثالث: تصدر كان على أخواتها

قدَّم النحاة (كان) وصدَّروها من دون أخواتها حتى عرفت بـ (كان وأخواتها) من دون بقية أخواتها فلا يقال ليس وأخواتها، أو اصبح وأخواتها، وكذا البقية.

وسبب ذلك من خمسة أوجه كما قال العكبري:[6]

1- سعة أقسامها، ألا ترى أنَّها تأتي زائدة وتامة وناقصة وليس ذلك موجوداً في شيء من أخواتها.
2- إنَّ (كان) التامة دالة على الكون، وكل شيء داخل تحته، فالكون يعم جميع مدلولات (كان).
3- إنَّ (كان) دالة على مطلق الزمان الماضي و(يكون) دالة على مطلق الزمان المستقبل، بخلاف غيرهما فإنها تدلُّ على زمان مخصوص. فمثلاً أصبح وأمسى وكذلك ظلَّ فإنها في النهار وبات في الليل، فهي أي (كان) تدلُّ على مطلق الزمن. أو قد يكون هذا مشكلاً فإنَّ (كان) لا تختص بالدلالة على الزمان المطلق فـ (دام) كذلك تدلُّ على مطلق الزمان الماضي بلا تقييد بوقت محدد، وكذلك صار، وكذا الأفعال

---

(1) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباه بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، 1424هـ/2004م، عمادة البحث العليا بالجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة، 524/1.

(2) يُنظر: حاشية الصبان، ص 239.

(3) البقرة، الآية: 106.

(4) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، 2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج، ص 84.

(5) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، 1383هـ، القاهرة، ص 252.

(6) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر، دمشق، ج1، ص 165.

التي يشترط في عملها تقدم النفي وشبهه، ويمكن أن يجاب عن هذا بأنَّ المراد أنَّ مجموع العلل الخمسة هي سبب تصدرها لا اختصاصها بعلة واحدة فقط والله أعلم .

4- إنها أكثر في كلامهم، ولذا حذفوا منها النون إذا كانت ناقصة في قولهم: (لم يك).

5- إنَّ بقية أخواتها تصلح أن تكون إخباراً لها كقولك: كان زيد أصبح منطلقًا ولا يحسن أصبح زيد كان منطلقًا.

معنى اسمها وخبرها

لا يوجد سبب ظاهر في تسمية اسم (كان) الذي كان مبتدأ في الأصل بهذا الاسم وكذلك خبرها، لكن يفهم من قول شهاب الدين الأندلسي إن سبب التسمية نقصانها عن درجة الأفعال حيث قال: " ولما نقصت عن درجة الأفعـــال الحقيقـــة أطلق على معموليها ما يطلق على معمول الحرف، والزجاجي يسميها حروفًا خلافًا للجمهور".[1]

وقد ذكر الصبان غير هذا حيث قال: " تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها، تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأنَّ زيدًا في (كان زيد قائمًا) اسم للذات لا لكان والفعال لا يخبر عنها "[2]، وأيضًا لأنَّ الخبر للمرفوع الذي يسمى اسمها لا لها وأقول [ليس في ذلك كثير نفع، فالتسمية منها ما تكون موقوفة على السماع، ومنها ما تكون اصطلاحية، فلا غبار في سبب التسمية والنكات قد تتعارض].

المبحث الثاني: خصائص كان

المطلب الأول: مجيئها زائدة

تمتاز كان بأمور من أخواتها، فهي كما تقدم تأتي تامة وناقصة وزائدة، فكونها تامة وناقصة لا تختص بهما وأما كونها زائدة فمن خواصها، لكن المرادي اعترض على هذا فقال: " وفهم من تخصيص الحكـــم بها أنَّ غيرهـــا لا يزاد وقـــد شذَّ زيادة أصبح وأمسى وأجاز بعضهم زيادة أضحى وسائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى"[3].

لكن هذا الكلام لا يخرج عن كون الزيادة مختصة بـ (كان) وهو المفهوم من عبارة (اختص) والشذوذ غير معتبر استعمالاً ومخالفة.

فأما زيادتها فإنها لا تُزاد إلاّ بشرطين:

الأول: أن تكون بلفظ الماضي: قال الأزهري: " لتعيين الزمان فيه دون المضارع "[4]. وأيضًا يمكن أن يرجع السبب في ذلك إلى أن الحروف تقع زائدة كالباء في خبر (ليس) وغيها نحو أنا لستُ بمريض، فلما كان الفعل الماضي مبنيًا فقد أشبه الحرف في بنائه ولذلك أخذ حكمه في كونه يقع زائدًا.

أما المضارع فهو معرب ولذلك لم يشبه الحرف بل أشبه الاسم والأسماء لا تُزاد إلاّ شذوذًا.

وقد شذَّ زيادتها بلفظ المضارع، ومن ذلك قول ابن عقيل:

أنـت تكـون ماجـد نبيـل إذا تهـب شمـــأل بليـــــل[5]

فـ (تكون) هنا زائدة شذوذًا.

---

(1) الحدود في علم النحو، أحمد محمد بن محمد البجائي الأبذي، شهاب الدين الأندلسي (ت860هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، ط112، 1421هـ/2001م، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 444/1.

(2) حاشية الصبان، 331/1.

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي(ت 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط1، 1428هـ/2008م، دار الفكر العربي، 501/1.

(4) شرح التصريح على التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، ط1، 1421هـ/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، 251/1.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، 1400هـ/1980م، دار التراث، القاهرة، 292/1.

وقد جوّز بعضهم مجيئها زائدة بلفظ المضارع، كابن هشام[1]، وأيضًا ذكر السيوطي عن الفراء قوله: " وجوّز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كالبيت المذكور ". ولكن يعد هذا شاذًّا والشذوذ غير معتبر.
الثاني: أن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين: كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان قائم، وكالفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك، وكالصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمته، وكالصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم، وكثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب. قال الأزهري: ولما كانت دالة على المضي كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدًا.
أما بين الجار والمجرور فلا يجوز مجيئها زائدة إلاّ شذوذًا، قال السيوطي: "وشذَّ زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر:

جيـاد بنـي أبـــي بكـر تسامى علـــى كـــــان المسومـــة العـــراب

قال أبو حيّان: ولا يحفظ في غير هذا البيت ".
وقال الأزهري:
أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد[2]. وتُعدُّ زيادتها سماعية إلاّ بين ما التعجبية وفعل التعجب، فزيادتها قياسية نحو ما كان أصحُّ علم من تقدّما، ونحو ما كان أحسن صنيعك، ومن ذلك قول الشاعر:

يـا كوكبًـا ما كـــان أقصر عمره وكـــذا تكـــون كواكـــب الأسحار

المطلب الثاني: حذف كان وحدها

من خصائص (كان) وجوب حذفها من دون اسمها وخبرها، قال ابن هشام: " وذلك مشترط بخمسة أمور، أحدها: أن تقع صلة لـ(أن)، والثاني: أن يدخل على (أن* حرف التعليل، والثالث: أن تتقدم العلة على المعلول، والرابع: أن يحذف الجار، والخامس: أن يؤتى بـ (ما)، كقولهم: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقت). [3]
فأصل هذا الكلام الذي ذكره ابن هشام في الشذور، انطلقت لأنَّ كنت منطلقًا، فقدّمت اللام وما بعجها على الفعل للاهتمام به أو لقصد الاختصاص، فصار (لأن كنت منطلقًا انطلقت) ثم حذف الجار اختصارًا كما يحذف قياساً من (أن) ثم حذفت (كان) اختصارًا أيضًا، فانفصل الضمير فصار (أن أنت) ثم زيدت (ما) عوضًا، فصار (إن ما أنت) ثمَّ أُدغمت النون في الميم فصار (أمَّا أنت). [4]
ومنه قول العباس بن مرداس:

أبـــا خراشـــة أمَّا أنـــت ذا نفر فإن قومـــي لـــم تأكلهم الضَّبُعُ[5]

أصله لأن كنت، فعمل فيه ما ذكرنا.
لكن ترد هنا مسألتان في حذف (كان):
الأولى: إن هذه الخصيصة تختلف عن (حذف نونها) كما سيأتي ذكرها تفصيلاً؛ لأنَّ (حذف نونها) لا يكون إلاّ في المضارع، وأما حذف (كان) فيكون من الماضي والمضارع أيضًا. قال الآلوسي: " هذا كما

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام(. 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 248/1.
(2) همع الهوامع، 437/1.
(3) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، وقد تقدم ذكره، تحقيق: عبد الغني دقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ص 241.
(4) يُنظر: شرح قطر الندى، ص 162.
(5) الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988م، 293/1.

قال اللقاني خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي، لما نقل عن سيبويه في نحو (إلاّ طعامٌ ولو تمرٌ) بالرفع من أنه بتقدير ولو يكون عندنا تمر ".[1]

فهذا الكلام يثبت أن حذف (كان) ليس مقتصراً على الماضي فحسب كما في (حذف نونها) يكون مقتصرًا على زمن بعينه، كما ذكره الآلوسي.

والثانية: إنَّ هذا الحذف واجب لا جائز، كحذف (نون كان) إذا توافرت الشروط الخمسة التي ذكرها ابن هشام. قال الجوهري: " اختصت عن أخواتها بأمور منها وجوب حذفها"[2]، ومثاله كما تقدم نحو (أمَّا أنت منطلقًا انطلقت) قال ابن جني: " أما أنت منطلقًا انطلقت معك، تقديره لأن كنت منطلقاً انطلقت معك، فحذف الفعل إذ صار تقديره لأن أنت منطلقًا، وكرهت مباشرة للاسم فزيدت (ما) فصارت عوضًا عن الفعل".[3]

وهنا أيضًا مسائل عدّة:

الأولى: إنَّ (أن) هذه في (أما) محل خلاف بين البصريين والكوفيين، فعند البصريين أن هذه مصدرية، وعند الكوفيين أن هذه شرطية، ونصر ابن هشام قول الكوفيين في المغني[4]، وليس البحث فيه، ولكن ما يهمنا عدم اشتراط وجوب حذف (كان) بعد (أن) المصدرية عند الكوفيين دون البصريين لاختلافهم في (أن) هذه.

الثانية: في كتابتها هل تدغم أو تفصل لوقوعها في كلمتين مع أنها موهمة بغيرها، قال الرماني: " والأوْلى تفصل ليتبين أنهما حرفان ولا تلتبس بقولك "[5]. ولم يعلم أحد غير صرّح بأولوية الفصل وإن كان له وجه وجه وجيه فيه، لكن المشهور الكثير هو الإدغام.

الثالثة: إن (ما) هذه زائدة لازمة لغرض التوكيد ولعوضها عن (كان) قال سيبويه في قول الشاعر عباس بن مرداس:

أبــا خراشــة أمَّا أنــت ذا نفر فإنَّ قومــي لــمْ تأكلْهم الضَّبُعُ

" فإنّما هي (أن) ضمنت إليها (ما) وهي (ما) التوكيد ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضًا من ذهاب الفعل ".[6]

فــ (ما) هذه زائدة والغرض من زيادتها أمران: الأول: التوكيد والآخر العوض.

ثم أن هذه الزيادة لا تنفك عن مثل هذه التركيب، فلا يقال (إن أنت منطلقًا انطلقت) بدون زيادة (ما)، وإنما لزمت حتى لا يكون هناك إجحاف بالكلمة، فزيدت (ما) عوضًا منها.

وبقيت في (ما) هذه مسألتان:

الأولى: هل هي العامل أو (كان) لمحذوفة. قال ابن جني: " فإن قلت بم ارتفع وانتصب، أنت منطلقًا قيل بــ (ما)؛ لأنها جاءت بعد الفعل الرافع الناصب فعملت عمله من الرفع والنصب ".[7]

وربما أن هذه الكلام على خلاف القياس لأنَّ الفعل عامل فيعمل مذكورًا ومحذوفًا، وذكر الأزهري حجته (أي حجة ابن جني) فقال: " وحجته أن (ما) لما نابت في اللفظ نابت في العمل وزعم أنه مذهب سيبويه

---

(1) حاشية الآلوسي، ص 270.

(2) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت 889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، 1423هـ/2004م، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 366/1.

(3) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت 392هـ)، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتب، 383/2.

(4) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك، محمد علي حمد الله، ط6، 1985م، دار الفكر، دمشق، ص 54 وما بعدها.

(5) رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، ابو الحسن الرماني المعتزلي (ت 384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ص 40.

(6) الكتاب لسيبويه، 293/1.

(7) الخصائص، 383/2.

"[1]، ولعلَّ هذا أيضًا لا ينهض لأنَّ ما هذه زائدة ومشتركة، فتدخل على الأسماء كقوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ**﴾[2]، وعلى الأفعال نحو (لكنما يقضى فسوف يكون) والعامل لا يكون مشتركًا زائدًا وهذا مما لا نظير له في العربية والله أعلم.

ولعلَّ هذا ما حمل السيوطي إذ قال: " والمرفوع بعد (ما) اسم كان والمنصوب خبرها وهذا هو الصحيح في المسألة ".[3]

الثانية: هل (ما) هذه عوض عن (كان) أو زائدة فقط، ذهب المبرد إلى أنها زائدة فقط والجمهور على أنها زائدة عوضًا من (كان)، وثمرة الخلاف تظهر في أنه هل يجوز الجمع بين (كان، وما) قال ابن الأنباري: " والذي يدلُّ على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لئلا يجمع بين العوض والمعوض ".[4]

وكلام ابن الأنباري هذا غير ملزم للمبرد لجواز الجمع عنده بين (كان، وما)، قال السيوطي: " وزعم المبرد أن (ما) زائدة لا عوض فيجوز إظهار (كان) معها ".[5] ومذهب المبرد هذا نصره ابن جماعة، قال قال الآلوسي: " قال العز ابن جماعة وهو الحق عندي إذ قصاراه حينئذٍ التوكيد والتقوية فالجمع بينهما جمع بين دليلين وهو جائز، والمعنى بكونه عوضًا، كونه يدلُّ على ذلك لو حذف لا أنه يدلُّ عليه بشرط أن يحذف"[6]، وكلام ابن جماعة هذا حقيق بأن يكون هو الحق، وتوضيحه أن (ما) هذه توكيد فيجمع بينها وبين (كان) لتقوية العامل فيكون كالجمع بين الدليلين، وأما قولهم إن (ما) هذه عوض عن (كان) ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه، فإجابته أن معنى كونه عوضًا، أي أنه يدلُّ على وجود (كان) المحذوفة إن حذفت لا إنه يدلُّ عليها بشرط أن تحذف، ولعلَّ هذه أمور متوقفة على السماع.

ثم أن هذا التركيب يقتصر على حذف (كان) مع بقاء ضمير المخاطب بعدها من دون غيره، وهذا هو المسموع من العرب، والقياس جواز ضمير المتكلم والظاهر، وقد مثل سيبويه أما زيد فذاهبًا.[7]

ثم أن الحذف مع تعويض (ما) هو الكثير، وقد تحذف بدون (ما) قال ابن هشام: " وقلَّ بدونها كقوله (أزمان قومي) والجماعة كالذي قال سيبويه: أزمان كان قومي "[8]. ثم أن هذا الكلام كله مبني على قول من قال إنَّ (كان) هنا محذوفة وذهب بعضهم أن (أمَّا) شرطية و(أنت) فاعل انفصل عن فعله المحذوف، و(منطلقًا) حال والأصل (مهما تذكر منطلقًا انطلقت)[9]. وعلى هذا القول فليس هناك دليل على حذف (كان) ولا محل بحثنا فيه لكنه مخالف لقول الجمهور.

حذف كان مع غيرها

من خصائص (كان) أنها تحذف وحدها وقد مرَّ وتحذف مع غيرها وذلك على ثلاثة أقسام:

الأول: حذف (كان) مع اسمها وذلك في موضعين:

أولاً: بعد (إن) الشرطية قال المرادي: " كثر في كلامهم حذف كان مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية كقولهم: المرء مجزي بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر "[10].

---

(1) شرح التصريح، 257/1.

(2) آل عمران، الآية: 159.

(3) همع الهوامع، 343/1.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الين الأنباري(ت 577هـ)، ط1، 1424هـ/2002م، المكتبة العصرية، 60/1.

(5) همع الهوامع، 343/1.

(6) حاشية الآلوسي، ص 270.

(7) يُنظر: شرح ابن عقيل، 297/1.

(8) أوضح المسالك، 257/1.

(9) يُنظر: حاشية الآلوسي، ص 271.

(10) توضيح المقاصد، 502/1.

وفي قولهم: (إن خيرًا فخير) خمسة أوجه:
الوجه الأول: هو أرجحها، نصب الأول ورفع الثاني لأنَّ فيه إضمار (كان) مع اسمها بعد (أن)، قال وإنما كان إضمارها مع اسمها أوْلى من إضمارها مع خبرها وهو مطرد وكثير، وإضمار المبتدأ بعد الفاء وكليهما كثير مطرد.[1]
وكذلك قدّره ابن هشام فقال: " أي إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير "[2].
الوجه الثاني: وهو أضعفها، رفع الأول ونصب الثاني، وإنما كان أضعفها لأنَّ فيه حذف (كان) مع خبرها، وتقدير فعل بعد فاء الجزاء، وإنما ناسب مع المبتدأ بعد فاء الجزاء، قال الجوهري: " تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها وهو ضعيف "[3]، وهذا وإن كان ضعيفًا لكنه جائز.
الوجه الثالث: رفعهما.
الوجه الرابع: نصبهما.
قال المرادي عنهما: إنهما متوسطان، ومذهب الشلوبين إنهما متكافئان، وقال ابن عصفور: إنَّ رفعهما أحسن من نصبهما[4].
وما بعد (إن) الشرطية يكون منصوبًا كما تقدم على أنه خبر (كان) وفيه الشاهد وإلاّ فقد حكي الرفع وسيأتي وجهه.
الوجه الخامس: ذكر السيوطي جواز الجر بعد (إن) فقط إذا عاد اسم (كان) على مجرور بالحرف، كقولهم: (مررت برجل صالح إن لا صالحًا فطالحٍ)، وحكي عن يونس هذه اللغة على تقدير (إن لا أمرٌ بصالحٍ أو إلاّ أن مررت بصالح فقد مررت بطالحٍ)، وفيه حذف الجار وهذا لا يقاس غليه بعد (لو) مثلاً؛ لأنَّ حذف حرف الجر وإبقاء عمله مقصور على السماع وقد منعه أبو حيّان فقال: ولم يسمع مثل ذلك بعد (لو) أصلاً[5].
ثانياً: إن تحذف (كان) مع اسمها هو بعد (لو) ويمثلون بقول الشاعر:

لا يأمن الدهـر ذو بغي ولو ملكًا جنوده ضاق عنهـا السهل والجبل

أي ولو كان الباغي ملكًا[6].
ونقل عن أبي حيّان أنه يشترط أن لا يكون ما بعد (لو) أعلى مما قبلها ولا أعم، قال الأزهري عن البيت المذكور وعن قولهم: (إلا حشف ولو تمرا) " وفيهما رد على أبي حيّان حيث شرط أن لا يكون ما بعد (لو) أعلى مما قبلها ولا أعم، فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف "[7].
ويجوز الرفع بعد (لو) فيقال(إلا طعام ولو تمر) قال ابن هشام: " وجوّز سيبويه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر "[8].
الثاني: وقد تحذف (كان) مع خبرها ولكن على قلة في غير هذين الموضعين، قال الجوجري: " وذلك كثير بعد (أن و لو) الشرطيتين قليل بعد غيرهما "[9].
قال ابن هشام: " وقلَّ الحذف المذكور بدون أن ولو، نحو(من لد شولا فإلى اتلائها) قدره سيبويه(من لد إن كانت شولا) ". [1]

(1) يُنظر: المصدر نفسه، 504/1.
(2) شرح الشذور للجوهري، 171/1.
(3) المصدر نفسه، 171/1.
(4) يُنظر: توضيح المقاصد، 501/1.
(5) يُنظر: همع الهوامع، 442/1.
(6) يُنظر: قطر الندى، ص 142.
(7)شرح التصريح، 256/1.
(8)أوضح المسالك، 256/1.
(9) شرح الشذور للجوجري، 368/1.

الثالث: حذفها مع اسمها وخبرها، فقد ذكر الجوجري أنها قد تحذف مع اسمها وخبرها، فقال: " وتحذف مع اسمها وخبرها وذلك بعد (أما) في قوله: (أفعل هذا أما أما لا) أي أن كنت لا تفعل غيره ".[2]
ولم يعلم غيره ذكر أنها تحذف مع معموليها بعد (أما)، ولعلّه غير متعين.

المطلب الثالث: حذف نون كان

من الأمور التي اختصت بها (كان) جواز(حذف نونها) سواء أكانت ناقصة أو تامة لكنه في الناقصة أكثر، قال السيوطي: " فأن قلت هل حذف النون مخصوص بالناقصة، قلت لا هو كثير في الناقصة ومن وروده قوله تعالى: ﴿ **وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا**﴾" [3]، قال الألوسي: " وهذا في قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر " [4]. ولا يجوز أن تحذف هذه النون إلاّ بشروط خمسة ذكرها ابن هشام حيث قال: " وذلك بخمسة شروط وهي أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وإن لا تمون موقوفًا عليها، ولا متصلة بضمير نصب، ولا بساكن ".[5]

وقبل مناقشة هذه الشروط لا بُدَّ من معرفة السبب الذي جعل (كان) تختص بحذف (نون مضارعها) جوازًا قال السيوطي: " قال أبو حيّان وحذف هذه النون شاذ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة لكن سوّغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة).[6]

وقد يخطر في الذهن أن الأصل في الشروط هو السكون وعلى هذا اشترطوا كونها مجزومة وبلفظ المضارع، ولقائل أن يحتج على الجزم بأنه يكون بغير السكون، فعلى هذا لا تحذف (كان) حينئذٍ، قال الآلوسي عند هذا الشرط الأول وهو قول ابن هشام:" أن تكون مجزومة: أي بالسكون، فلا حذف في ﴿**مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ**﴾[7]، ﴿**وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ**﴾ [8]، ﴿ **وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ** ﴾[9]؛ لأنَّ الأول مرفوع والثاني منصوب والثالث مجزوم بحذف النون "[10]، فإن قلت فلم اشترطوا الشرط الثاني وهو كونه بلفظ المضارع مع أن السكون واقع في الماضي في نحو(كنت) وفي الأمر (كن)، يجاب بأن الماضي لا يعد سكونه لأنه يكون عند اتصال الضمير به، ولا يتحقق الحذف لما سيجيء من أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، وأما فعل الأمر فإنّا لو حذفنا النون منه لبقي على حرف واحد فيحصل حينها إجحاف بالكلمة، وحذف النون يكون للتخفيف لا للإجحاف. ولم أقف على من اشترط عدم الوقوف عليها إلاّ ابن هشام فقال في هذا الشرط : " **ولا في المَوْقُوف عَلَيْهَا نَص على ذلِكَ ابْن خروف وَهُوَ حسن لأنَّ الْفَعْل المَوْقُوف عَلَيْهِ إذا دخله الحَذف حَتّى بَقِي على حرف واحِد أو حرفين وَجبَ الوَقف عَلَيْهِ بهاء السكت كقولِكَ عه وَلم يعه فــ (لم يَك) بِمنْزِلة لم يع فالوقف عليْهِ بإعادة الحَرف الذي كَانَ فيهِ أوْلى من اجتلاب حرف لم يكن وَلا يُقال مثله في (لم يع) لأنَّ إعادَة اليَاء تُؤدي إلى إلْغاء الجَازم بِخِلاف لم يكن فإن الجَازم اقْتضى حذف الضمة لا حذف النُّون** ".[11]

---

(1)أوضح المسالك، 256/1.
(2)شرح الشذور للجوجري، 371/1.
(3)همع الهوامع، 505/1.
(4)حاشية الآلوسي، ص 268.
(5)شرح قطر الندى، ص 143.
(6)همع الهوامع، 445/1.
(7) الأنعام، الآية: 135.
(8)يونس، الآية: 78.
(9)يوسف، الآية: 9.
(10)حاشية الآلوسي، ص 268.
(11)شرح قطر الندى، ص 139.

ولعلَّ هذا الشرط غير معتبر عندهم، بل لم يقل أحد إن الهاء واجبة الدخول عند الوقف على نحو (لم يك) مما هو على المعهود، بل فيه توهم الالتباس بالضمير المنصوب، وقد شنع ابن هشام نفسه في كتاب (أوضح المسالك) بعد أن نقل عن مثل هذه المقالة.[1]

فيتبين من انتفاء سبب الشرط انتفاء الشرط نفسه الذي هو عدم الوقف.

وأما عدم اتصال الضمير بها فلم يسمع من العرب (حذف نونها) مع اتصال الضمير بها، وذلك جارٍ على ألسنتهم لأنَّ الضمائر كما ذكرنا ترد الأشياء إلى أصولها، قال السيوطي: " وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير لأنَّ الضمير يرد الشيء إلى أصله ".[2]

فانعدم الحذف هنا مع وجود السكون لأجل هذه العلة.

وأما عدم اتصاله بالساكنة فقد خالف في ذلك يونس، قال الأشموني: **" وخالف في هذا أخيرًا يونس، فأجاز الحذف حينئذٍ تمسكًا بقوله من الطويل ":**

فَإنْ لَمْ تَكُ المِرآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فقد أَبْدَتِ المِرآةُ جَبْهَـــةَ ضَيْغَـمِ

وحمل على الضرورة، قال الناظم: وبقوله أقول؛ إذ لا ضرورة، لإمكان أن يقال: فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وقد قرئ شاذًا " لَمْ يَكُ الذينَ كَفَرُوا ".[3]

وهذا أيضًا غير وارد لأنه يخالف المعنى لأنَّ عدم إبداء الوسامة لا يساوي إخفائها، فقوله لم تبد وسامة، يشابه: لم يظهر ولم يعكس وسامة، أما قوله أخفت وسامة فإنه يدلُّ على وجود وسامة لكن المرآة أخفتها.

وإنما اشترطوا عدم ملاقاة الساكنة، أعني غير يونس؛ لأنها إذا لاقت ساكنة وجب تحريها لالتقاء الساكنين، وإذا تحركت تقاصت على الحذف لأصل الحركة، قال الأزهري: " وخالف في هذا الأخير يونس بن حبيب فأجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين ".[4]

وهذا الشرط معتبر عند الجمهور وما سمع من العرب فهو من باب الضرورة عندهم، قال السيوطي: " والجمهور قالوا إن ذلك ضرورة، وما قاله ابن مالك من أن (النون) حذفت للتخفيف وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشدّ فيكون الحذف حينئذٍ أولى، ردّه أبو حيّان بأن التخفيف ليس هو العلة، وإنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة، وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزأيها، والعلة المركبة تزول بزوال أحد أجزائها ".[5]

بقيت هنا مسألتان:

الأولى: تتعلق بعلة الحذف من فعل الأمر.

والثانية: تتعلق بالمضارع إذا اتصلت به نون النسوة.

فأمّا الأولى فيصح فيها ما نقله ابن هشام عن ابن خروف، في أنه يلزم الوقف عليها بـــ هاء الوقف لبقائه على حرف واحد، واجتلاب حرف أصلي خير من اجتلاب حرف أجنبي.[6]

لكن هذه العلة تصح أن تكون مانعة لحذف النون من فعل الأمر في حالة الوقف من دون الوصل، وفيها إنّا لم نجد النون محذوفة لا وصلاً ولا وقفًا، وذلك ليكون باب فعل الأمر على مسلك واحد مع عدم حصول إجحاف بالكلمة وصلاً.

إذن فما حكم المضارع إذا اتصلت به نون النسوة، فإنه حينئذٍ ساكن النون، تقول: (النسوة لم تكن قائمات)، فالجواب بأن النون لا تحذف، قال الآلوسي: " ولا من نحو النسوة لم تكن قائمات، إذ هو مبني فليس بمجزوم أيضًا ".[7]

---

(1)يُنظر: حاشية الآلوسي، ص 269.

(2)همع الهوامع، 445/1.

(3)شرح الأشموني، 251/1.

(4)شرح التصريح، 256/1.

(5)همع الهوامع، 446/1.

(6)يُنظر: شرح قطر الندى، ص 144.

(7)حاشية الآلوسي، ص 268.

[ويمكن أن يقال إن الجزم ليس علة لكن العلة الحقيقية من عدم الحذف اتصال الضمير بالفعل، وهو يرد الأشياء إلى أصولها فإن الغاية التي يتحقق منها الجزم هو سكون النون ولا تأثير للجزم في هذا بعد أن وجدنا آخره الذي هو السكون حاصل بغير والله أعلم].

مجيئها استمرارية ومنقطعة

من خصائص (كان) أنها تأتي استمرارية ومنقطعة، فتارة ما يكون معناها دالاً على الاستمرار والدوام وهذا كثير في صفات الله عزَّ وجلَّ كقوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾[1]، أي لم يزل على ذلك، قال السيوطي: " تختص كان بمرادفة لم يزل كثيرًا أي أنها تأتي دالة على الدوام ".[2]

وقد يرد هنا اعتراض بأن الأصل في (كان) أن تدلّ على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه.

أما مجيئها منقطعة وهذا هو الأصل فيها وهو كثير ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ**﴾[3]، وكقولك: (كان زيد صائمًا) فإنه وإن حصل هذا الفعل لكنه مع عدم الاستمرار وهذا هو كونها منقطعة.

الخاتمة

ينتمي هذا البحث إلى ما يسمى بالبحوث الموضوعية، أي التي تنحصر بموضوع معين صغير ودقيق، وهو البحث عن معاني النحو في الجمل المحولة بإضافة الوحدة النحوية (كان) وبعض أخواتها التي جاءت أخبارها صفات الله تعالى وطبائع مخلوقاته الثابتة، إذ قسمت صفات الله تعالى على قسمين: أولهما: صفات الله تعالى التي ليس ضد الثابتة، نحو: العليم والحكيم والخبير والمحيط بكل شيء ...الخ، وثانيهما: صفات الله تعالى التي لها ضد، نحو: الهداية والرحمة والغفران والعفو، التي تقابل الإضلال وشدة العقاب واللعنة. وهذه الصفات متحولة من حال إلى أخرى فتكون (كان) بمعنى (صار). أما الصفات الثابتة التي ليس لها ضد فإنها إذا جاءت أخبارا لـــــ(كان) كان معناها الدلالة على الماضي المستمر في الحاضر ويعرف بتقنية: (كان ولم يزل).

التوصيات

من خلال البحث توصلنا إلى

1. أن كان لا تدل دائماً على الزمن الماضي وإنما لها معان كثيرة منها : صار وثبت و وجد .
2. أكثر معاني كان وردت في المعلقات .
3. أن كان ليست ناقصة فقط وإنما قد تأتي تامة وتأتي زائدة .
4. ورد تقديم خبر كان على اسمها في شرح المعلقات وذلك في خمسة مواضع .
5. اكثر ما دلت عليه كان في المعلقات هو اتصافها بالزمن الماضي المنقطع بضربيه ، ضرب يراد به الاتصاف بالحدث في الزمن الماضي على وجه الثبوت ووردت فيها في ستة مواضع ، والضرب الثاني وهو يراد به حصل مرة ولم يكن وصفاً ثابتاً وأيضاً ورد في ستة مواضع.
6. وردت كان محذوفة النون عند الجزم في خمسة مواضع .
7. وردت كان تامة في موضعين فقط وكذلك جاءت بمعنى صار في موضعين فقط ، ودلت على الحال والاستقبال مرتين فقط .
8. وجاءت دالة على الدوام والاستمرار وعلى الماضي المتجدد والمعتاد في كل منها ثلاث مرات في المعلقات .
9. وتأتي كان أحياناً لا معنى لها مطلقاً ، إذا عدت من باب المثل والحكمة فقصر المعنى على المضي يذهب وجه الدلالة وهذا ورد في موضعين من شرح المعلقات

مصادر البحث ومراجـعه

(1)النساء، الآية: 96.

(2)همع الهوامع، 437/1.

(3)النمل، الآية: 48.

القرآن الكريم

1- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن ابن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري(ت 577هـ)، ط1، 1424هـ/2002م، المكتبة العصرية.

2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام(ت 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

3- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض الملقب بمرتضى الزَّبيدي(ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية.

4- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، 2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

5- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي(ت 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط1، 1428هـ/2008م، دار الفكر العربي.

6- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت 1206هـ)، ط1، 1417هـ/1997م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عدد الأجزاء.

7- حاشية شرح القطر في علم النحو، محمود شكري الآلوسي(ت 1342هـ)، مراجعة وتدقيق: فؤاد ناصر، ط1، دار نور الصباح، تركيا.

8- الحدود في علم النحو، أحمد محمد بن محمد البجائي الأبذي، شهاب الدين الأندلسي(ت 860هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، ط112، 1421هـ/2001م، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

9- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

10- رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي(ت 384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان.

11- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، 1400هـ/1980م، دار التراث، القاهرة.

12- شرح التصريح على التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد(ت 905هـ)، ط1، 1421هـ/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.

13- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام وقد تقدّم ذكره، تحقيق: عبد الغني دقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

14- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي(ت 889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، 1423هـ/2004، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

15- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله أبو محمد جمال الدين ابن هشام(ت 761هـ)، تحقيق: محم محيي الدين عبد الحميد، ط1، 1383ه، القاهرة.

16- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ/1987م، عدد الأجزاء (6).

17- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1426هـ/2005م.

18- كتاب الأفعال، لعلي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي (ت 515هـ)، نشر: عالم الكتب، ط1، 1403هـ/1983م، عدد الأجزاء(3).

19- الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب سيبويه(ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ/1988م.

20- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحصين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر، دمشق.
21- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711هـ)، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت، عدد الأجزاء(15).
22- اللمحـــة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، 1424هـ/2004م، عمادة البحث العليا بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
23- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت1424هـ)، بمساعدة فريق عمل، ط1، 1429هـ/2008م، عالم الكتب.
24- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الفكر، 1399هـ/1979م، عدد الأجزاء (6).
25- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك، محمد علي حمد الله، ط6، 1985م، دار الفكر، دمشق.
26- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الكتبة التوفيقية.